تنبيهاتٌ عامّةٌ على مؤلَّفاتي

في المصادرِ وطريقةِ النّقلِ والضّبطِ بالشّكلِ واللّغةِ

أبو حمزةَ بنُ مسافِر

نُشِرَ أوّلَ مرّةٍ: جُمادَى الآخِرة ١٤٤٨ هـ (١١ / ٢٠٢٦ م)

وقد يُزادُ فيه عندَ الحاجةِ، إن شاءَ اللَّهُ.

الفِهْرِسُ

مقدِّمةٌ ٢
سببُ الاقتصارِ في النّقلِ على كتبِ المتقدِّمينَ ما أمكنَ ٢
النّقلُ عمَّنِ انحرفَ في الاعتقادِ ٥
الرّواياتُ التي في إسنادِها ضعفٌ يسيرٌ ٦
ذِكرُ المصادرِ بغيرِ أرقامِ الأجزاءِ والصّفحاتِ والأحاديثِ ٦
الآياتُ ورسمُ المصاحفِ العثمانيّةِ ٧
الضّبطُ بالشّكلِ فيما أكتبُه بالعربيّةِ ٨
علاماتُ التّرقيمِ ٩
لغةُ ما أكتبُه بالعربيّةِ ٩
الخاتِمةُ ١٢

مقدِّمةٌ

الحمدُ للَّهِ والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ اللَّهِ وعلى آلِه وصحبِه ومَن والاه، وبعدُ،

فهذه تنبيهاتٌ عامّةٌ تَشملُ جميعَ ما أَكتبُه مِن كتبٍ ورسائلَ، بعضُها جوابٌ عن أسئلةٍ تتكرّرُ، وبعضُها بيانٌ لطريقتي في التّأليفِ، ليَعرفَ القارئُ مِن أين أُخِذَتِ النّصوصُ المنقولةُ، وكيف تُنقَلُ، وكيف يُفهَمُ ما يتّصلُ بها مِن ذِكرِ المصادرِ والضّبطِ بالشّكلِ وعلاماتِ التّرقيمِ.

وقد ذكرتُ بعضَ ذلك مختصَرًا في مقدّماتِ الكتبِ، وجمعتُه هنا في موضعٍ واحدٍ مع شيءٍ مِنَ البسطِ. وما خالفَ فيه كتابٌ ما ذُكِرَ هنا نبّهتُ عليه في مقدّمتِه.

سببُ الاقتصارِ في النّقلِ على كتبِ المتقدِّمينَ ما أمكنَ

أكثرُ ما أَنقلُه في كتبي هو القرآنُ والسّنّةُ وأقوالُ أهلِ العلمِ في القرونِ الأُولَى، ولا أَنقلُ عنِ المتأخّرينَ عمومًا إلّا لحاجةٍ خاصّةٍ. وأَفعلُ ذلك لأسبابٍ، وليس لأنّي أَرُدُّ المتأخّرينَ جميعًا بلا استثناءٍ، أو أُخرِجُهم مِنَ الإسلامِ جُملةً، كما قد يَظنُّ بعضُ النّاسِ، وإنّما أهمُّ أسبابِه ما يأتِي:

- **القرونُ الأُولَى هي الميزانُ:** مَن أرادَ أن يَفهمَ الإسلامَ فهمًا صحيحًا فعليه أن يَتعلّمَه كما كان عليه المسلمونَ الأوائلُ ودعَوا إليه، فما لم يكنْ معروفًا يومئذٍ، أو لم يكنْ يُعَدُّ دِينًا صحيحًا عندَهم، فلا يُمكِنُ أن يكونَ حقًّا بعدَ ذلك.
- **كانوا أكثرَ علمًا بلا شكٍّ:** قال الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ في أصحابِ النّبيِّ ﷺ:

«إِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا ...»

[جامعُ بيانِ العلمِ وفضلِه، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ت ٤٦٣هـ)]

فمَن طلبَ العلمَ عنهم لم يكنْ ذلك موضعَ عجبٍ، وإنّما يُسألُ مَن لا يكادُ يَتعلّمُ ويَنقلُ إلّا عنِ المتأخّرينَ: لِمَ يُقدِّمُهم عليهم؟ فهذا الذي يَستحِقُّ أن يُسألَ عنه!

- **قلَّ مَن يَرجعُ اليومَ إلى السّلفِ حقًّا:** ويَدُلُّ على ذلك أنّ هذه الكلماتِ تُكتَبُ هاهنا لبيانِ هذه الطّريقةِ والاحتجاجِ لها، فمَن نقلَ اليومَ عنِ السّلفِ ما أمكنَ قُوبِلَ بعجبٍ شديدٍ وارتيابٍ، وقد حلّتْ كتبُ المتأخّرينَ محلَّ كتبِ السّلفِ في الجملةِ. ومَن سمَّى نفسَه سلفيًّا وتأمّلَ هذه الحالَ فحقُّه أن يَعجبَ مِن هذا بعينِه.

- **الخلافُ الذي لا يَنقطعُ:** يَعلمُ مَنِ اشتغلَ بعلومِ الشّريعةِ أنّ الخلافَ فيها كثيرٌ وشديدٌ في الأصولِ، أي: في مسائلِ الاعتقادِ، وفي طريقةِ فهمِ نصوصِ الكتابِ والسّنّةِ وأقوالِ السّلفِ والاستدلالِ بهذه النّصوصِ. وبعضُ هذه المسائلِ يُتكلَّمُ فيه منذُ قرونٍ، وبعضُها إنّما كثُرَ الكلامُ فيه فيما مضَى مِن نحوِ خمسينَ سنةً أو مئةٍ. وكان الاحتجاجُ فيها في الغالبِ بفهمِ المحتجِّ نفسِه للكتابِ والسّنّةِ، أو بأقوالِ المتأخّرينَ يُؤيِّدُ بها قولَه.

ولم يُفصَلْ في هذه المسائلِ بهذه الطّريقةِ، بل صارَ النّزاعُ لا ينتهِي في مرادِ أولئك المتأخّرينَ بأقوالِهم. وأكثرُ ما يكونُ أن يَحتجَّ أحدُ الفريقَينِ بكلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أو أئمّةِ الدّعوةِ النَّجْدِيَّةِ، ويَحتجَّ الآخرُ بالكلامِ نفسِه على خلافِ قولِه. ومَن تتبّعَ ما جرَى مِنَ النّزاعِ فيما مضَى مِنَ السّنينَ وجدَ نفسَه كثيرًا يدورُ في هذه الدّائرةِ لا يَخرجُ مِنها.

فهذا الأخذُ والرّدُّ لم يُوصِلْ إلى المقصودِ، وهو دليلٌ بيِّنٌ على أنّه ينبغِي الخروجُ مِنه والرّجوعُ إلى طبقةٍ أقدمَ وأعلَى، فإنّ أقوالَ المتقدِّمينَ أبيَنُ في الدّلالةِ على ما كان عليه الإسلامُ في أوّلِ أمرِه، وهو حقيقةُ الإسلامِ، فالرّجوعُ إليها هو الذي يقتضيه النّظرُ.

وقد يُعترَضُ هنا بأنّ أقوالَ السّلفِ أيضًا لا تُبيِّنُ كلَّ مسألةٍ بيانًا لا يَحتمِلُ اختلافًا في الفهمِ أو خطأً فيه، وبأنّ الذين يَدعونَ إلى هذا الرّجوعِ يختلفونَ أيضًا في معانِي تلك الأقوالِ.

وهذا اعتراضٌ صحيحٌ، فأقوالُ السّلفِ موجَزةٌ، لا يَفهمُ القارئُ العربيُّ اليومَ بعضًا مِنها - أو كثيرًا مِنها في بعضِ الكتبِ وأبوابِ العلمِ - بغيرِ عَناءٍ. وأنا أرى ما يراه غيري مِن أنّ الذين أَقبَلُوا على المصادرِ الأُولَى وأرادُوا أن يَجعلُوها الميزانَ كثيرًا ما يختلفونَ الاختلافَ نفسَه، فإنّما انتقلَ النّزاعُ في معانِي أقوالِ أهلِ العلمِ إلى زمنٍ أقدمَ.

ولي على ذلك تنبيهانِ:

- إذا كان لا بُدَّ أن نَصرِفَ الجهدَ والعمرَ في فهمِ نصوصِ الشّريعةِ بأقوالِ أهلِ العلمِ، فأَنْ أَصرِفَ ذلك في أقوالِ السّلفِ أحبُّ إليَّ بكثيرٍ مِن أن أَصرِفَه في أقوالِ المتأخِّرينَ، ثمّ لا أدرِي في آخرِ الأمرِ ما أرادُوا بها في مسائلِ النّزاعِ. والسّلفُ أحقُّ بأن تُدرَسَ أقوالُهم وتُفهَمَ مِن كلِّ مَن جاءَ بعدَهم، كائنًا مَن كان.
- صحيحٌ أنّ أقوالَ السّلفِ قليلةُ الألفاظِ كثيرةُ المعانِي، وكثيرًا ما يَصعُبُ فهمُها، ولا شكَّ أنّ ذلك مِن أسبابِ اختلافِ النّاسِ في فهمِها اليومَ. ولكنّ الطّريقَ الصّحيحَ

ليس أن يُعرَضَ عنها لذلك، بل أن يُقبَلَ عليها ويُشتغَلَ بها، رجاءَ أن يُرزَقَ المرءُ بعدَ سنينَ طويلةٍ فهمًا حسنًا لها، فيَزولَ بذلك بعضُ الخلافِ أو كثيرٌ مِنه.

وليس المرادُ بذلك:

- أن يُرَدَّ المتأخِّرونَ جميعًا، فهم يُصِيبونَ مذهبَ السّلفِ في كثيرٍ مِنَ المسائلِ، ولكن يُوجَدُ عندَ كثيرٍ مِنهم أيضًا ما يخالفُ أقوالَ المتقدِّمينَ. وما في كتبِهم مِن خيرٍ فقد سبقَهم إليه السّلفُ بزمنٍ طويلٍ، ولا سيّما فيما عظُمَ مِن أمورِ الدِّينِ، بلفظٍ أوجزَ وبيانٍ أحسنَ.
- ولا أنّي أدَّعِي معرفةَ مذهبِ السّلفِ كلِّه، أو القدرةَ على فصلِ كلِّ خلافٍ، فمَن عرفَ سَعةَ علمِ الشّريعةِ لم يَدَّعِ ذلك، وأنا بعيدٌ عنه. وإنّما الذي أكتبُه محاولةٌ يسيرةٌ في هذا السّبيلِ.

فالكتبُ التي أَنقلُ عنها هي في الجملةِ مِن مؤلَّفاتِ القرونِ الأُولَى، وقد رُتِّبَتْ في «فهرسِ المصادرِ» في كلِّ كتابٍ على سنةِ وفاةِ مؤلِّفيها، ليَظهرَ للقارئِ بأوّلِ نظرٍ زمنُ ما نُقِلَ. وإذا ذُكِرَ كتابٌ متأخِّرٌ للتّنبيهِ إلى أمرٍ معيَّنٍ فيه، فإنّما يُذكَرُ في الحاشيةِ في الغالبِ.

النّقلُ عمَّنِ انحرفَ في الاعتقادِ

قد أَنقلُ عن بعضِ مَنِ انحرفَ في الاعتقادِ، كالصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ وكان معتزليًّا، والْبَيْهَقِيِّ الذي سلكَ في صفاتِ اللَّهِ تعالَى طريقَ الأشاعرةِ. وأكثرُ ذلك في بيانِ اللّغةِ، لأنّ معانيَها كانت معروفةً منتشرةً في القرونِ الأُولَى، وكانوا يوافقونَ فيها سائرَ أهلِ العلمِ في زمانِهم.

وقد أَذكرُ أحدَهم أحيانًا في الحاشيةِ لأنّه رَوَى خبرًا بلفظٍ لا يُوجَدُ عندَ غيرِه، وقد يُعينُ مِثلُ هذا اللّفظِ على الفهمِ، ولكنّ فهمَ الخبرِ فهمًا صحيحًا لا يتوقّفُ عليه البتّةَ.

فليس في ذِكرِهم تزكيةٌ لهم، ولا احتجاجٌ بهم في شيءٍ مِن أمورِ الدِّينِ، وقد قال مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ فيما رواه مُسْلِمٌ في مقدِّمةِ «صحيحِه»:

«إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»

الرّواياتُ التي في إسنادِها ضعفٌ يسيرٌ

في بعضِ ما أَنقلُه مِنَ الآثارِ، ولا سيّما في التّفسيرِ، ما في إسنادِه ضعفٌ يسيرٌ. ولم يكنِ الأئمّةُ الأوائلُ يَرُدُّونَ مِثلَ ذلك جملةً، بل فرّقُوا بينَ أبوابِ العلمِ، فشدّدُوا في الحلالِ والحرامِ، وتساهلُوا في نحوِ التّفسيرِ. وإنّما أَذكرُ هذه الآثارَ لتوضيحِ أصلٍ ثابتٍ بالقرآنِ والأخبارِ الصّحيحةِ وتأكيدِه، لا للتّأصيلِ. وذُكِرَ شيءٌ مِنَ التّفصيلِ في ذلك في «شرحِ مقدِّمةِ تفسيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ».

ذِكرُ المصادرِ بغيرِ أرقامِ الأجزاءِ والصّفحاتِ والأحاديثِ

أَذكرُ عندَ النّقلِ اسمَ الكتابِ، ولا أذكرُ أرقامَ الأجزاءِ والصّفحاتِ والأحاديثِ، وذلك لأسبابٍ:

- هذه الأرقامُ تختلفُ مِن طبعةٍ إلى أخرى، فمَن كانت بينَ يدَيه طبعةٌ غيرُها لم يَنتفعْ بها.

- عامّةُ الكتبِ في هذا العصرِ تُذكَرُ فيها عندَ النّقلِ أرقامُ الجزءِ والصّفحةِ والحديثِ، ولا تُذكَرُ الطّبعةُ المنقولُ عنها، فمَن أرادَ أن يَرجعَ إلى الموضعِ احتاجَ أن يَبحثَ في الطّبعاتِ كلِّها، وهذا شاقٌّ جدًّا، وقلَّ مَن يفعلُه.
- أَنقلُ مِنَ الطّبعاتِ الموجودةِ في «المكتبةِ الشّاملةِ»، والموضعُ يُوجَدُ فيها أسرعَ ما يكونُ بالبحثِ عن لفظِه.
- إذا تعدّدتْ طبعاتُ الكتابِ اعتمدتُ في الجملةِ ما هو معتمَدٌ مِنها عندَ المعتنينَ بهذا الشّأنِ، وذكرتُها تحتَ كلِّ كتابٍ في «فهرسِ المصادرِ» في آخرِ الكتابِ، ولا سيّما فيما كتبتُه بالعربيّةِ.
- لا أُدخِلُ في النّصوصِ المنقولةِ شيئًا مِن عندي، وأحذفُ الأسانيدَ اختصارًا في الغالبِ إلّا عندَ الحاجةِ إلى ذِكرِها، وأضعُ مكانَ ما حُذِفَ في أثناءِ النّقلِ ثلاثَ نقاطٍ (...)، وهذا بيِّنٌ وإن لم يُجعَلْ بينَ قوسَينِ، لأنّ المؤلِّفينَ في تلك الأزمنةِ لم يكونُوا يستعملونَ هذه العلاماتِ.

الآياتُ ورسمُ المصاحفِ العثمانيّةِ

أَكتبُ الآياتِ على رسمِ المصاحفِ العثمانيّةِ بروايةِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ، كما طُبِعَتْ في «مجمَّعِ الملكِ فهدٍ لطباعةِ المصحفِ الشّريفِ». وإذا ذَكرَ أحدُ أهلِ العلمِ آيةً على قراءةٍ أخرى كتبتُها على تلك القراءةِ وعلى رسمِ مصحفِها - هذا في الكتبِ، أمّا في النّصوصِ التي وُضِعَتْ على الموقعِ للقراءةِ فيه فالآياتُ بالرّسمِ الإملائيِّ تسهيلًا للبحثِ.

الضّبطُ بالشّكلِ فيما أكتبُه بالعربيّةِ

أَسلكُ في الضّبطِ بالشّكلِ طريقةً ثابتةً وسطًا بينَ تركِ الشّكلِ كلِّه والضّبطِ التّامِّ.

- **النّصوصُ المنقولةُ مضبوطةٌ ضبطًا تامًّا:** الآياتُ والأحاديثُ وأقوالُ الصّحابةِ ومَن بعدَهم، وكلُّ ما يُنقَلُ مِن كلامِ أهلِ العلمِ، مضبوطٌ بالشّكلِ التّامِّ، ليُقرَأَ كما رُوِيَ، ولا سيّما أنّ في النّصوصِ القديمةِ ألفاظًا كثيرةً لا يَعرفُها القارئُ اليومَ، أو يَقرؤُها على غيرِ وجهِها.
- **كلامي بقدرِ الحاجةِ:** أَضعُ الحركةَ في العناوينِ والشّروحِ والحواشي حيثُ يُمكِنُ أن يُقرَأَ اللّفظُ على غيرِ وجهِه، فيَحتاجَ القارئُ إلى التّأمّلِ، وأتركُها حيثُ لا حاجةَ إليها. وأكثرُ ذلك أواخرُ الكلمِ، وهو الإعرابُ، وكلُّ شدّةٍ، والفرقُ بينَ «مِن» و«مَن»، وبينَ المبنيِّ للفاعلِ وما لم يُسَمَّ فاعلُه، والألفاظُ المحتمِلةُ، والأوزانُ غيرُ المألوفةِ، وأسماءُ الأعلامِ، وما قلَّ اشتهارُه مِن أسماءِ الكتبِ.
- تركُ الشّكلِ يُخفِي الإعرابَ، ويُحوِجُ إلى تخمينِ المحتمِلِ. وقراءةُ النّصِّ الذي لم يُضبَطْ بالشّكلِ قراءةً صحيحةً لا يُحسِنُها اليومَ أكثرُ العربِ، ولا أكثرُ مَن تعلّمَ العربيّةَ مِن غيرِ أهلِها.
- والضّبطُ التّامُّ يُثقِلُ الخطَّ، وتَخفَى الحركاتُ المهمّةُ بينَ ما هو بيِّنٌ بنفسِه، وكلّما زادتِ الحركاتُ زادَ احتمالُ الخطأِ فيها.

- والطّريقُ الوسطُ يُبيِّنُ ما يُحتاجُ إليه لصحّةِ القراءةِ، ويتركُ ما هو ظاهرٌ، فيبقَى الكلامُ سهلَ القراءةِ ويَظهرُ إعرابُه، وتتميّزُ النّصوصُ المنقولةُ المضبوطةُ ضبطًا تامًّا عن كلامي تميُّزًا بيِّنًا.

وأَستعينُ في ذلك كلِّه بالوسائلِ التّقنيّةِ الحديثةِ منذُ ظهورِها، وقد كنتُ أفعلُه قبلَها بنفسي، وكان الضّبطُ في كتبي يومئذٍ أقلَّ منه الآنَ.

علاماتُ التّرقيمِ

لا تكادُ النُّسَخُ القديمةُ تَعرفُ علاماتِ التّرقيمِ، وإنّما وضعَها في الطّبعاتِ اليومَ مَن حقّقَها، وهي ضربٌ مِنَ التّفسيرِ: أين تنتهي الجملةُ، وبِمَ يتعلّقُ هذا الجزءُ مِنها، وهل الكلامُ سؤالٌ أو تعجّبٌ أو خبرٌ، وأين ينتهي كلامُ المنقولِ عنه، كلُّ ذلك قد يتغيّرُ بعلامةٍ واحدةٍ. فينبغِي الاحتياطُ في هذا عندَ العملِ في النّصوصِ.

ولذلك أُقلِّلُ التّصرّفَ في النّصوصِ المنقولةِ ما أمكنَ، فلا أَضعُ فيها علامةَ الاستفهامِ ولا علامةَ التّعجّبِ إلّا نادرًا حيثُ يكونُ الأمرُ بيِّنًا، وأتركُهما في غيرِ ذلك. وحيثُ يُمكِنُ أن يتغيّرَ المعنَى بعلامةٍ مِن هذه العلاماتِ أُنبِّهُ عليه في الحاشيةِ.

لغةُ ما أكتبُه بالعربيّةِ

منذُ نحوِ ثلاثينَ سنةً وأنا أَسعَى - مِن أوّلِ الاعتناءِ بدراسةِ علومِ اللّغةِ - أن أُقارِبَ في كلامي العربيّةَ القديمةَ، ثمّ تبيّنَ لي مع الأيّامِ أنّ ذلك لا يُمكِنُ على التّمامِ. وكلّما طالَ

اشتغالي بها ازددتُ علمًا بكثرةِ الفروقِ بينَ لغةِ هذا العصرِ ولغةِ ذلك الزّمانِ: في معانِي الألفاظِ، وفي استعمالِها، وفي الأساليبِ.

وليس معنَى ذلك أنّ اللّغةَ القديمةَ لا يُمكِنُ فهمُها، فممّا خُصَّتْ به العربيّةُ أنّه قد بقِيَ مِن نصوصِها القديمةِ، ومِن شروحِها في أقدمِ العصورِ، ومِن أشعارِها، شيءٌ كثيرٌ، وأهمُّ ما بقِيَ وحُفِظَ كتابُ اللّهِ تعالَى، وهو أعظمُ ما حَفِظَ اللّهُ به العربيّةَ مِنَ التّغيُّرِ. ولكن ينبغِي أن يكونَ المرءُ على علمٍ بهذه الفروقِ بينَها وبينَ العربيّةِ التي يتكلّمُ بها النّاسُ اليومَ.

وهذه الفروقُ تُبيِّنُ أيضًا بيانًا ظاهرًا لِمَ كان السّلفُ - ولا سيّما القرونُ الثّلاثةُ الأُولَى - أفهمَ لنصوصِ الشّريعةِ بكثيرٍ مِنَ المتأخّرينَ، فإنّ فهمَهم للسانِ العربِ وحدَه لا نبلغُه. وتُبيِّنُ لِمَ يجبُ علينا أن نجتهدَ في فهمِ اللّغةِ الأُولَى ما استطعنا، فإنّا بذلك نفهمُ النّصوصَ فهمًا أحسنَ.

ومِن جهةٍ أخرى فإنّ تغيُّرَ ما يجرِي عليه النّاسُ مِن فهمِ اللّغةِ مع مرورِ الزّمانِ أمرٌ لا بُدَّ مِنه، فلكلِّ زمانٍ لغتُه، ولا سبيلَ إلى دفعِ ذلك. فقصدي فيما أكتبُ أن أُقارِبَ به العربيّةَ القديمةَ ما أمكنَ، وأن يبقَى الكلامُ مع ذلك سهلًا مفهومًا، فكان مِن ذلك ما يأتِي:

- أَجتهدُ أن أَضعَ مكانَ الألفاظِ والأساليبِ التي حدَثتْ بعدُ ما هو أقدمُ مِنها، ما وجدتُ إلى ذلك سبيلًا.

- إذا كان اللّفظُ القديمُ يُفهَمُ اليومَ على غيرِ ما أُرِيدَ به، أبقيتُ لفظًا أحدثَ مِنه، ممّا يجوزُ أن يُبنَى أو يُستعمَلَ هكذا على قواعدِ العربيّةِ وأصولِها. وبعضُ الألفاظِ التي حدثتْ بعدُ، وانتشرتِ انتشارًا واسعًا، ولا لَبْسَ فيها، أَستعملُها قصدًا.
- ما شاعَ مِنَ الخطأِ في الكلامِ - وهو ما يُسمَّى اليومَ «الأخطاءَ الشّائعةَ» - كثيرٌ جدًّا ومتنوّعٌ، ولا يكادُ يُمكِنُ اجتنابُه كلُّه، بل لا يُمكِنُ عمومًا، ولا بُدَّ في بعضِ الألفاظِ والأساليبِ مِن شيءٍ مِنَ المسامحةِ. فأَستعملُ حينئذٍ ما له وجهٌ في قواعدِ اللّغةِ، وإن لم يكنْ مسموعًا بلفظِه.
- وأُفسِّرُ الألفاظَ الغريبةَ في النّصوصِ المنقولةِ مِن كتبِ اللّغةِ والغريبِ المتقدِّمةِ ما أمكنَ وتيسّرَ.

الخاتِمةُ

أرجو أن أكونَ قد بيّنتُ بهذه الكلماتِ شيئًا مِن طريقتي فيما أكتبُ وأسبابِها، ولا سيّما لِمَ أرى سلوكَ هذه الطّريقةِ في الرّجوعِ إلى مصادرِ الإسلامِ مهمًّا جدًّا، بل لا غِنَى عنه، وإن كانت غريبةً عندَ أكثرِ النّاسِ اليومَ. وقد ظهرَ ممّا سبقَ أنّ المقصودَ ليس إقصاءَ المتأخِّرينَ، وإنّما تقديمُ المتقدِّمينَ الذين هم أعلمُ، نصحًا وإعانةً لنفسي في فهمِ الدِّينِ، ولعامّةِ المسلمينَ.

أَسألُ اللَّهَ تعالَى أن يُيسِّرَ لنا جميعًا أن نتعلّمَ هذا الدِّينَ مِن مَعِينِه، وأن يَرزقَنا عِلمًا نافعًا ويُعينَنا على العملِ به، وأن يَرزقَنا التّواضعَ والصّدقَ في العلمِ والعملِ. آمينَ.

... هذا، واللَّهُ أعلمُ.

كَتَبَه

أبو حمزةَ بنُ مسافر